

آذار (مارس) ١٩٨٨ (السفير، ١٩٨٨/٣/٢١). وأوضح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبد المجيد، الدور الذي تستطيع الحكومة المصرية ان تلعبه، حيث «لمصر موقع فريد في هذه القضية. فهي تحمل التزاماً قومياً، خاضت من أجله معارك الحرب ومعارك السلام... ولمصر علاقات مباشرة مع القوى العظمى وكافة الاطراف المعنية، وخاصة م.ت.ف. والاردن واسرائيل... والحوار المصري - الفلسطيني على أعلى المستويات لم يتوقف لحظة، والتنسيق الاردني - المصري مستمر وقنواته مفتوحة على كافة المستويات؛ ووجود سفارتنا في تل - ابيب تسمح لنا بابلاغ موقفنا الصريح والواضح للمسؤولين الاسرائيليين... [و] ان مصر تعمل على عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وكافة الاطراف المعنية... وحق م.ت.ف. وهي طرف رئيسي، في تعيين ممثل الشعب الفلسطيني في هذه المفاوضات، لاجراء مفاوضات من شأنها اثناء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة». وأشار عبدالمجيد الى ان الرئيس مبارك «حث الادارة الاميركية على أهمية الحوار مع سوريا، وأهمية العمل على اشراكها في عملية السلام واستعادتها للارض العربية في الجولان» (الاهرام، ١٩٨٨/٤/٧). وقد نشرت صحيفة «القبس» الكويتية (١٩٨٨/٤/٧) «ان شخصية اردنية مستقلة نقلت من دمشق رسائل من القيادة السورية الى القيادة المصرية، أظهرت مؤخراً، تفواؤلاً كبيراً بإمكانية ظهور بوادير ايجابية في العلاقات بين الطرفين». وأكدت مصادر عربية في القاهرة «ان لقاء تم بين وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبدالمجيد، ونظيره السوري، فاروق الشرع، في عمان [في] اثناء اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية» (المجلة، لندن، العدد ٤٢٦، ٦ - ١٢/٤/١٩٨٨، ص ١٠).

وفي دمشق، اجتمع وزير الخارجية الاميركية مع الرئيس السوري، حافظ الاسد. وكان وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية، ناصر قدور، أعلن «ان سوريا لم تجد، حتى الآن، في الافكار التي تطرحها الادارة الاميركية، ما يمكن ان يؤدي الى الحل الشامل او الى ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني... [و] لا نعلم بما سيأتي به شولتس

عادل... [وان] واجبنا هو استغلال المعطيات الجديدة التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية الشجاعة، واستثمارها سياسياً ودون ابطاء، لتحقيق الاماني الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٤/٧). وأوضح عبدالمجيد «ان التصور الاميركي الذي قدم لمصر... ينص على ضرورة الحل الشامل للمشكلة، والدعوة الى مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف، يعقد على اساس قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٢٨، ومبدأ الارض مقابل السلام... [و] ان مصر تصرّ على ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه وتقرير مصيره، وضرورة ان يشارك الفلسطينيون في المؤتمر، وان مصر ترى ضرورة التنسيق الفلسطيني - الاردني في هذا الشأن» (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٨/٤/٥).

وأعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، في ختام لقائه شولتس (١٩٨٨/٤/٦)، عن رضاه من نتائج المباحثات، وطلب منه العودة مرة أخرى، وقال: «كما شعرت، فكل الاطراف تريد استمرار عملية السلام، وان تتوصل الى نتيجة جيدة. ورغم انها معقدة وصعبة، الا انني ما زلت اطلب منه [شولتس] الحضور مرة أخرى. واعتقد بأن كل الاطراف تشاركني نفس الافكار، وهي ان وزير الخارجية الاميركي يجب ان يستمر في مهمته حتى نحقق نتيجة طيبة، وحتى ينعقد المؤتمر الدولي في أقرب وقت ممكن... وعلينا، جميعاً، تقديم المساعدة والتعاون حتى يستتب السلام في المنطقة بأكملها، من اجل رفاهية الشعوب في منطقة الشرق الاوسط» (الاهرام، ١٩٨٨/٤/٧).

وكان وزير الدفاع المصري، عبدالحليم ابو غزالة، «حث شولتس على المضي قدماً في خطته، على رغم الرفض الاسرائيلي لها، وعلى تعديل تصوره للمؤتمر الدولي، بحيث يكون مقبولاً من الدول العربية... [و] أطلع شولتس على المساعي المصرية الحالية لتضيق الفجوة بين الاردن والفلسطينيين... [و] ان مصر تسعى الى ترتيب اجتماع بين الملك حسين، ورئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، بهدف التوصل الى اتفاق حول تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك لحضور المؤتمر الدولي»، وذلك في اثناء زيارة ابو غزالة لواشنطن في